



## أوراق في التاريخ المالي للعراق

### د. مظهر محمد صالح\*: اطلالة على التاريخ المالي الحزين للعراق-ديون العراق مع دول الخليج

هالني ما اطلعت عليه اليوم في جريدة The Nation الأمريكية في عددها الصادر في العام 2004 على بحث بقلم الكاتبة الكندية نعومي كلاين والذي جاء تحت عنوان: <sup>1</sup>James Baker's Double Life والذي زودني به السيد يسار محمد سلمان حسن والدكتور شاكر موسى عيسى. إذ لفت انتباهي إلى "المهمة غير النبيلة" لجيمس بيكر وازدواجية المصالح بين مهمته ومصالح الشركات التي له فيها نصيب مثل Carlyle، والاتفاق مع الكويت لضمان وتسريع حصولها على "ديون منحها" 30 مليار مقابل 5% أو أكثر كعمولات (كما جاء في المقال المرفق باللغة الانكليزية).

وبناء على ما تقدم وكوني أحد من اشترك في اتفاقية نادي باريس في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 والتي قادها عن الجانب العراقي الأستاذ عادل عبد المهدي وانتهت بالتعهد بشطب أكثر من 100 مليار دولار من اصل 129 مليار دولار من ديون العراق السيادية والتجارية والمسماة ديون ما قبل عام 1990 بودي أن أبيت ما يأتي:

نعم، قرأت بحث الكاتبة نعومي كلاين وأثار عندي شجناً. فلأسف فقد أدى جيمس بيكر دوراً معيباً في جعل ديون العراق السيادية (ديون قبل عام 1990) لمجموعة الدول الخليجية ودول أخرى قريبة إلى حد ما بموجب اتفاق نادي باريس 2004، عصية عن التسوية حتى اللحظة بأمل تحصيلها كاملاً بدلاً من شطبها بنسبة لا تقل عن 80% بموجب اتفاق نادي باريس إذا كان الدين حقيقياً، إذ مازال الدين الخليجي وغيره يؤشر دينا معلقاً حتى اليوم قدره 41 مليار دولار، منه

<sup>1</sup> رابط بحث الكاتبة نعومي كلاين:

[James Baker's Double Life – Bush's special envoy has a private interest in Iraqi debt, documents reveal. By Naomi Klein \\* – Iraqi Economists Network](#)



## أوراق في التاريخ المالي للعراق

60% لدول الخليج الأربعة الكبيرة، أي بنحو ٢٧ مليار دولار والباقي لدول أربعة أخرى. فهناك إهمال في تسوية ديون العراق ولم تجد التسوية أدناً صاغية من جانب الطرف الدائن إطلاقاً، أي مع تلك الدول الثمانية منذ العام ٢٠٠٥، إذ قام الأستاذ الجليل الدكتور سنان الشبيبي والدكتور عزيز جعفر بنفسهما في البداية، كما أتذكر، لإقناع تلك البلدان للقيام بالتسوية وإجراء ما يسمى بال debt assumptions لمعرفة الدين الحقيقي لكل دولة وتوقيع اتفاق منفصل لشطب 80% أو أكثر منه أو التنازل عنه نهائياً بكونه ديناً بغيضاً ارتبط بحقبة الحرب العراقية الإيرانية ولم يستخدم لسعادة أو رفاهية الشعب العراقي ويُطلق عليه بالدين الكريه odious debts. ولكن لم تحصل من الأصدقاء أي استجابة للتسوية وكان كلامهم أنهم لم يطالبوا به. فباستثناء دولة الإمارات العربية التي تعهدت شفاهاً بشطب ديونها بنسبة 100% ولكنها طلبت التريث إلى حين معرفة موقف الجارة الخليجية الكبيرة. ولم يحصل تقدم في هذا الملف منذ عام 2005 وحتى اليوم. وأتذكر أن مشاورات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية كانت تنصبُّ دائماً على إقناع الجانب الصديق في وزارة الخزانة الأمريكية، بكونهم من ساعد كثيراً في انجاح اتفاقية نادي باريس، لتسوية المديونية العراقية لما قبل 1990 وبتجاه تسوية أو شطب الدين الخليجي تحديداً. وكان حقا يذهب بعد كل اجتماع رسمي مع الجانب الأمريكي موفد وزارة الخزانة بجولة إلى دول الخليج الدائنة لإقناعهم بالتسوية ولكن يخرج الموفد بدون نتيجة.

أود أن أنوه أن العراق لم يدفع أية ديون مفترضة لدول الخليج حتى اللحظة باستثناء تعويضات حرب الكويت war compensations البالغة 52 مليار دولار والتي جاءت بموجب قرار لمجلس الأمن في تسعينيات القرن الماضي وعلى وفق أحكام الفصل السابع الخاصة بحرب الكويت، إذ ابتداءً التسديد إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات UNCC منذ السير ببرنامج النفط مقابل الغذاء Oil for food program عام 1996 وكانت نسبة الاستقطاع وقتذاك 30% عن عائد كل برميل نفط عراقي يتم تصديره لمصلحة تعويضات حرب الكويت ثم عُدلت نسبة الاستقطاع لتبلغ 5% استناداً إلى الآلية الجديدة التي فرضها قرار مجلس الأمن



## أوراق في التاريخ المالي للعراق

1483 في مايس 2003. ثم خفضت الآن إلى 3% بسبب الأزمة المالية والأمنية التي لحقت بالعراق بعد العام 2014. ولم يتبق من مبلغ التعويضات اليوم سوى مبلغ ربما واحد إلى ثلاث مليارات دولار. كانت هناك محاولات رسمية لإلغاء التعويضات أو بقاياها ولكن كان الأشقاء يُصرون أنها جاءت بقرار لمجلس الأمن وليست لهم يد بها وأن التعويضات ليست كلها للكويت فحسب وإنما هنالك تعويضات لرعايا دول أخرى وشركات أجنبية تعرّضت للأذى بسبب غزو الكويت بما فيها إسرائيل. فحصة الكويت من التعويضات أفرادا وشركات وحكومة هي بنحو 37 مليار دولار من أصل 52 مليار دولار ونيف.

ولا يوجد مدى زمني محدد لتسديد التعويضات (فتزايد قصر فترة التسديد) تتناسب طرديا مع (ارتفاع) أسعار النفط. ويُعتقد أن التسديد الكامل ربما سيتم في النصف الأول من العام القادم.

ختاماً، حصلت مشاورات أولية رسمية لمقايضة بقايا التعويضات بتطوير حقل غاز مشترك في جنوب العراق قبل ثلاثة أعوام ولكن الجانب الكويتي وسّع مطالب التشاور في حل مشكلات خلافية أخرى خارج ملف التعويضات حينها وتوقفت المشاورات لأن الوفد المفاوض كانت مهمته محددة.

بالرغم مما تقدم اعتقد أن دول الخليج ستشطب ديونها السيادية لما قبل عام 1990 بنسبة 100% وأن ديونها الافتراضية المعلقة على اتفاقية نادي باريس تعد مجمدة من أية فوائد أو فوائد تأخيريه استنادا إلى قرار سابق صدر عن سكرتارية نادي باريس في العام 2007 □

(\*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي  
حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.  
2021/8/23